

الكشاف

يقول له : لم خصصت ولدك هذا بزيد وذاك بعمره لأن الغرض هو التمييز وهو حاصل أية سلك ولذلك لا يقال : لم سمي هذا الجنس بالرجل وذاك بالفرس ولم قيل للاعتماد الضرب وللانتصاب القيام ولنقيضه القعود فإن قلت : ما بالهم عدوا بعض هذه الفواتح أية دون بعض قلت : هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه كمعرفة السور . أما الم فأية حيث وقعت من السور المفتوحة بها . وهي ست . وكذلك المص أية والمر لم تعد أية والر ليست بأية في سورها الخمس وطسم أية في سورتها وطه ويس آيتان وطس ليست بأية وح م أية في سورها كلها وح م عسق آيتان وكهيعص أية واحدة وص وق ون ثلاثها لم تعد أية . هذا مذهب الكوفيين ومن عداهم لم يعدوا شيئاً منها أية . فإن قلت : فكيف عد ما هو في حكم كلمة واحدة أية . قلت : كما عد الرحمن وحده ومدهامتان وحدها آيتين على طريق التوقيف . فإن قلت : ما حكمها في باب الوقف . قلت : يوقف على جميعها وقف التمام إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده وذلك إذا لم تجعل أسماء للسور ونعق بها كما ينطق بالأصوات أو جعلت وحدها أخبار ابتداء محذوف كقوله عز قائل : " الم ا " أي هذه الم ثم ابتداء فقال : " ا لا إله إلا هو " أ آل عمران : فإن قلت : هل لهذه الفواتح محل من الإعراب . قلت : نعم لها محل فيمن جعلها أسماء للسور لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام . فإن قلت : ما محلها قلت : يحتمل الأوجه الثلاثة أما الرفع : فعلى الابتداء وأما النصب والجر فلما مر من صحة القسم بها وكونها بمنزلة : ا وا على اللغتين . ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل في مذهبه كما لا محل للجمل المبتدأ وللمفردات المعددة .

" ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " فإن قلت : لم صحت الإشارة بذلك إلى ما ليس ببعيد . قلت : وقعت الإشارة إلى الم بعد ما سبق التكلم به وتقضى والمقضى في حكم المتباعد وهذا في كل كلام . يحدث الرجل بحديث ثم يقول : وذلك مالا شك فيه . ويحسب الحاسب ثم يقول : فذلك كذا وكذا . وقال ا تعالى : " لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك " البقرة : وقال : " ذلكما مما علمني ربي " يوسف : ولأنه لما وصل من المرسل إلى المرسل إليه وقع في حد البعد كما تقول لصاحبك وقد أعطيته شيئاً : احتفظ بذلك . وقيل معناه : ذلك الكتاب الذي وعدوا به . فإن قلت : لم ذكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث وهو السورة قلت : لا أخلو من أن أجعل الكتاب خبره أو صفته . فإن جعلته خبره كان ذلك في معناه ومسماه مسماه فجاز إجراء حكمه عليه في التذكير كما أجرى عليه في التأنيث في قولهم : من كانت أمك . وإن جعلته صفته فإنما أشير به إلى الكتاب صريحا لأن اسم الإشارة مشار به إلى الجنس الواقع صفة له . تقول : هند ذلك

الإنسان أو ذلك الشخص فعل كذا . وقال الذبياني : .

نبئت نعممعلى الهجران عاتبة ... سقياورعيا لذاك العاتب الزاري .

فإن قلت : أخبرني عن تأليف " ذلك الكتاب " مع آلم قلت : إن جعلت آلم اسما للسورة ففي التأليف وجوه : أن يكون آلم مبتدأ وذلك . مبتدأ ثانيا والكتاب خبره والجملة خبرالمبتدأ الأول . ومعناه : أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا كما تقول : هو الرجل أي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال . وكما قال : .

هم القوم كل القوم يا أم خالد .

وأن يكون الكتاب صفة . ومعناه : هو ذلك الكتاب الموعود وأن يكون " الم " خبر مبتدأ محذوف أي هذه الم ويكون ذلك خبرا ثانيا أو بدلا على أن الكتاب صفة وأن يكون : هذه الم جملة وذلك الكتاب جملة أخرى . وإن جعلت الم بمنزلة الصوت كان ذلك مبتدأ خبره الكتاب أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل . أو الكتاب صفة والخبر ما بعده أو قدر مبتدأ محذوف أي هو يعني المؤلف من هذه الحروف ذلك الكتاب . وقرأ عبد الله : " آلم تنزيل الكتاب لا ريب فيه " . وتأليف هذا ظاهر .

والريب : مصمر را بني إذا حصل فيك الريبة . وحقيقة الريبة : قلق النفس واضطرابها . ومنه ما روى الحسن بن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فإن الشك ريبة وإن الصدق طمأنينة " أي